عند الفعل ينسلب عنه وقبله يثبت له لزمه تغير وصف الاختيار الثابت له تعالى أزلا وما ثبت قدمه
استحال عدمه وهذه حجة واضحة تظافرت على صحة الأصح رضي الله عنه وقال الشيخ الشعراني رضي الله عنه
في كتاب الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية ومما أنكروه على الإمام الغزالي قوله ليس في
الإمكان أبدع مما كان فقال المنكرون هذا يلزم منه العجز في الجناب الإلهي والجواب كما قاله
الشيخ محيي الدين في الفتوحات إن كان الغزالي في غاية التحقيق فلا ينبغي الإنكار عليه
لأنه ما ثم إلا مرتبتان مرتبة قدم ومرتبة حدوث فالمرتبة الأولى للحق تعالى وحده بإجماع أهل الملل
والمرتبة الثانية للخلق فلو خلق الله تعالى ما خلق فلا يخرج عن رتبة الحدوث فلا يقال هل يقدر الحق سبحانه
على أن يخلق قديما مساويا له في القدم لأنه سؤال مهمل في غاية الجهل انتهى قلت وهذا الجواب من
الجواب في شيء ولا نسبة بينه وبين مسألتنا بوجه ولا بحال والمطابق أن يكون جوابا لو كان ادعى الغزالي
رحمه الله أنه ليس في الإمكان أبدع من القديم وادعى المنكرون عليه أن في الإمكان ما هو أبدع من
القديم فيكون الجواب أن الحادث لا يبلغ القديم أبدا إذ حيث كانت دعواهم مراتب الحدوث وأن ما
وجد من الحوادث لا يمكن أن يوجد حادث أبدع منه ودعوى المنكرين أنه يمكن أن يوجد ما هو أبدع منه
والإلزام تناهي المقدورات وذلك يستلزم القصور في القدرة المفضي للعجز فأي فائدة في هذا الجواب
والله تعالى أعلم ثم قال الشيخ الشعراني فإن قلت فما الجواب الآخر وأجاب الشيخ عبد الكريم الجيلي بأن كل واقع
في الوجود قد سبق به العلم القديم فلا يصح أن يبرز عن رتبته في العلم القديم ولا أن ينزل عنها فيصح قول
الإمام ليس في الإمكان أبدع مما كان انتهى قلت وهذا أيضا ليس بجواب لأنا نقول إن كل واقع
في الوجود لا يبرز عن مرتبته في العلم ولا ينزل عنها وذلك لا يستلزم أنه لا يمكن وجود أبدع منه والحاصل
يصح أن يكون جوابا لو كان الغزالي صرح بأنه لا يمكن أن يبرز الحادث عن مرتبته في العلم أو ينزل
عنها والله تعالى أعلم ثم قال الشعراني فإن قلت فما الجواب الآخر فالجواب ما أجاب به الشيخ محمد المغربي الشاذلي
شيخ الجلال السيوطي رحمه الله بأن معنى كلام الغزالي ليس في الإمكان أبدع حكمة من هذا
العالم فحكم بها علينا بخلاف ما استأثر الحق تعالى بعلمه وإرادته والبدع عنده خاصة به تعالى فإنه قد
كان أبدع حسنا من هذا العالم الذي أظهره لنا إذ لو كان هذا العالم بعد خلقه لتعدد ذلك
الرجل لفعله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد أجمع أهل الملل على أنه لا يعجز عن الكامل الأكمل

قال الله تعالى والسماء

٨١

قال الله تعالى والسماء بنيناها بأيد وإنا لموسعون والأرض فرشناها فنعم الماهدون ويعلم أنه
لا اتساق ولا انسجام لا يكون إلا فيما هو كامل لا ناقص وكيف يظن الحق تعالى يتقدم عند خلقه
بعض الأشياء وهذا إن صح من التحقيق فليس بجواب أيضا أما أولا فإنه متى ادعى أنه لم يقتض
نفي إمكان الأبدع بحسب عقولنا فقط وأنه ثابت بحسب علمه تعالى فيقتضي نفي إمكانه
مطلقا إذ لو ثبت إمكانه ولا يبدع لكان هذا الموجود ناقصا بالنسبة إليه فيفضي إلى النقص إلى
خالقه تعالى وهو مختار ما اقتضاه أول الجواب وخلاف ما اقتضاه آخره ولا فصل لزوم النقص إلى الخالق
إذ لا يلزم من ثبوت النقص في المفعول ثبوته في الفاعل كما لا يخفى وإلا لما كان الحادث كله ناقصا بالنسبة إلى
وانتظاره الرجال ثم فلو كان نقص المفعول يفضي إلى الفاعل لزم امتناع وجود الأبدع أيضا لنقصه
بالحدوث والله تعالى أعلم وأما ثانيا فالإجماع الذي عول عليه لا يعتمد عليه في هذا الباب لأن المسألة راجعة
إلى العقل التي هي إحدى محليات العقل التي لا يمكن إثباتها بالإجماع كما لا يخفى والله تعالى أعلم وأما ثالثا
فالإجماع الذي هو حجة ومختص هو إجماع هذه الأمة المحمدية بالخصوص ولا عبرة بإجماع
غيرها من الملل وهذه الأمة المحمدية قد اختلفت فيه ولا اختيار وأن يتبع ما ليس بمعلوم وهي إنما
يريد بعضا منها الذي لا هو والله تعالى أعلم إلا قصد الاعتراض على سادات العلماء رضي الله عنهم أجمعين
وإنما غرضنا إبانة الحق وإظهاره لا غير والله تعالى أعلم وأجاب العلامة أبو البقاء محمد البكري الشافعي
بقوله والجواب عن ذلك أن إيجاد عالم أبدع من هذا العالم مستحيل لأنه لم يرد به الكتاب ولا السنة
المبينة عن الله تعالى ولو كان جائزا لورد به الكتاب قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء ولم ترد به السنة
ولو كان فيهما لذكره العلماء ونقلوه إلينا فعلم أن ذلك مستحيل ولا نقص في القدرة **قلت**
وفيه نظر من وجوه أحدها أن الكتاب والسنة قد وردا بذلك وقد تقدم ذلك في صدر الكلام
ثانيها أن الكتاب والسنة إنما يستدل بهما في الأمور النقلية التي لا مدخل للعقل فيها
وأما أحكام العقل الضرورية التي قيل إنما يعتبر العقل فيها الحاكم بوجوب الواجبات وجواز الجائزات
واستحالة المستحيلات فهي من الأمور الضرورية التي لا يحتاج فيها إلى دليل نقلي والله تعالى أعلم
والأفضل أن ... من جواز الجائزات فتكون ضرورية لا تحتاج إلى دليل ثالثها أن ما ذكر
معارض بكلام ... كعلمنا بأن الأربعة زوج وأن الأربعة نصف الثمانية وأن الواحد نصف الاثنين

Copyright © King Saud University